

أسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي

لا يمكن للمجتمع العربي أن يقطع أشواطاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون اعتماده على أسس قوية وصحيحة يمكن أن تلعب الدور القيادي في وضع خطط ومشروعات التنمية المستقبلية موضع التنفيذ، وعملية وضع هذه الأسس يجب أن ترافق عملية الشروع باستثمار الموارد الطبيعية والبشرية اقتصادياً يساهم في تبديل الهيكل الإنتاجية وتطويرها نحو الأحسن والأفضل. ويمكن درج الأسس الاقتصادية والاجتماعية للتنمية بالنقاط التالية:

1- الاستقرار السياسي والتحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية.

من المستلزمات الأساسية لوجود التنمية وانتشارها في المجتمع، الاستقرار والهدوء السياسي الذي يمكن الدولة من وضع خطط التنمية وتنفيذها، ويمكن الباحثين والعلماء من تطبيق دراساتهم ومعرفتهم العلمية والتكنولوجية على المشروعات التنموية التي تضع أسسها وتسيطر عليها الدولة.

والتحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية هو عامل آخر من العوامل المساعدة على التنمية، فالمجتمع المستقل سياسياً واقتصادياً هو المجتمع الذي لا يتعرض إلى الضغوط والتيارات التي تمنع تصنيعه وتقدمه الاقتصادي والتي غالباً ما تفرضها عليه الدول الكبرى حفاظاً على مصالحها.

2- تنمية الموارد البشرية.

لا يمكن للمجتمع أن يتطور وينمو في الأصدعة الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية دون تهيئة الكوادر البشرية المدربة على صنوف الخبرات والمهارات والكفاءات وزجها في المؤسسات الإنتاجية الخلاقة التي تتولى مهمة استثمار الموارد الطبيعية في المجتمع وتقديم أفضل الخدمات التي يحتاجها المواطنون. إلا أن عملية إعداد الكوادر البشرية ليست بالعملية السهلة التي يمكن انجازها خلال فترة قصيرة. فهي عملية معقدة تحتاج إلى خطط كفوءة ومبرمجة تتولاها الدولة وتشرف على تنفيذها،

3- اعتماد نظام تقسيم العمل في الإنتاج.

من الشروط الأساسية لقيام التنمية الشاملة اعتماد المجتمع على نظام تقسيم العمل في الإنتاج وتطبيق هذا النظام ليس على المؤسسات الإنتاجية والخدمية بل على جميع مؤسسات المجتمع الأخرى أيضاً مثل: المؤسسات العائلية والتربوية والسياسية والعسكرية.. الخ.

4- نشر القيم والممارسات الاجتماعية المشجعة لحركة التصنيع والعلم والتكنولوجيا في المجتمع.

من العوامل المساعدة على ظهور التصنيع وانتشار العلم والمعرفة في المجتمع وتطبيق النظريات العلمية على المجالات المادية وغير المادية، وجود مجموعة من القيم والممارسات الاجتماعية التي تدعم حركة العلم والتكنولوجيا وتعززها في المجتمع، والقيم الاجتماعية هي نوع من المعايير السلوكية والأخلاقية المرتبطة مع المعايير الأخرى في شكل معين. ولكل نظام اجتماعي قيمه وممارساته الاجتماعية التي تتناسب مع أيديولوجيته وتراثه والمرحلة التاريخية التي يمر بها. فالوطن العربي في المرحلة الراهنة يجب أن يعتمد القيم الاجتماعية التي تتناسب مع طموحاته وأهدافه في تغيير المجتمع من مجتمع زراعي متخلف إلى مجتمع زراعي وصناعي متطور، ومن أهم هذه القيم والممارسات ما يلي:

أ- عدّ التصنيع والعلم والتكنولوجيا مؤشرات للتقدم الحضاري، ووسائل يمكن من خلالها القضاء على التخلف بأشكاله جميعها.

ب- قيام المسؤولين بتشجيع الزراعة العلمية والصناعة المتطورة من خلال منحهما التسهيلات الضرورية التي تحتاجها مثل: الاعتمادات المالية، والمكائن والآليات، والخبراء والمتخصصين، والتسويق، وحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.

ج- التصدي للتحديات التي تقوم بها بعض الجهات الرجعية والمصلحية التي ترمي إلى التشكيك بدور التصنيع والتنمية والتكنولوجيا الحديثة في المجتمع العصري المتطور.

5- التصدي لمشكلة التخلف الاقتصادي.

تجابه عملية التنمية الشاملة في بداية دخولها إلى المجتمع تحديات ومشكلات كثيرة أهمها التخلف الحضاري، هذه المشكلة التي تظهر في الأفق عندما يتحول الجانب المادي للمجتمع بصورة أسرع من الجانب الاجتماعي والقيمي. وعدم تكييف الجانبين لبعضهما يسبب ظهور مشكلات اجتماعية معقدة تصدّع وحدة البناء الاجتماعي وتعرضها لأخطار التمزق، وهذه الأخطار يجب أن تشخص وتعالج من خلال ضبط مسيرة التحولات المادية التي يشهدها المجتمع العربي وجعلها متساوية ومنسجمة مع مسيرة التحولات الحضارية والاجتماعية والقيمية. إضافة إلى معالجة المشكلات الاجتماعية التي ترافق مسيرة تحول المجتمع بعد دراسة طبيعتها وأسبابها ونتائجها دراسة علمية موضوعية هادفة.